

تعطيل المدارس... ترشيد للوقود أم خوفا من الطقس السيء؟



الخميس 2 أبريل 2026 04:30 م

أثار قرار وزير التربية والتعليم محمد عبد اللطيف تعطيل الدراسة يومي 25 و26 مارس 2026 موجة اعتراض جديدة، لأن القرار جاء بعد 14 يومًا فقط من زيادة أسعار الوقود في 10 مارس، وفي وقت كانت المدارس الخاصة تواجه ارتفاعًا مباشرًا في كلفة الحافلات والكهرباء والخدمات

الوزارة قالت إن التعطيل سببه سوء الأحوال الجوية، لكن توقيت القرار فتح بابًا واسعًا لاتهامات سياسية تتعلق بالمستفيد الحقيقي من وقف الدراسة يومين كاملين على مستوى الجمهورية، بينما كان أولياء الأمور قد سدّدوا المصروفات أصلًا وفق اتفاقات سابقة لا تتيح للمدارس تعديلها في منتصف العام

كما زادت الشكوك لأن الوزير نفسه جاء من قلب سوق التعليم الخاص، وهو ما جعل أي قرار يوفر كلفة تشغيلية لهذا القطاع موضع تدقيق مضاعف، خصوصًا مع استمرار الشكوى من تراجع الانضباط وضعف المعالجة الفعلية لأزمات التعليم داخل المدارس الحكومية

ولا تفق الأزمة عند حدود التوقيت فقط، لأن القرار الحالي لم يكن الأول من نوعه بعد موجات رفع الوقود خلال وجود الوزير في منصبه. فقد سبق للوزارة أن عطلت الدراسة في جميع المدارس يوم 30 أبريل 2025 بسبب سوء الأحوال الجوية أيضًا، في قرار شامل منح المدارس الخاصة يوم توقف كامل عن التشغيل

وبين القرارين، بقي السؤال نفسه حاضرًا من دون إجابة معلنة من الوزارة، وهو كيف تعوض الدولة الطلاب عن الأيام الضائعة، بينما تستفيد المدارس الخاصة من خفض فوري في مصروفات التشغيل اليومية

ويزداد هذا السؤال حدة مع خلفية الوزير العائلية، إذ ترتبط أسرته بمجموعة مدارس نيرمين إسماعيل، وهي من أكبر المجموعات الخاصة المعروفة في السوق المصري بحسب تقارير صحفية متعددة، ما يجعل الحديث عن تضارب المصالح جزءًا من النقاش العام لا مجرد اتهام عابر

الطقس سبب معلن والقرار جاء بعد زيادة الوقود مباشرة

أعلنت وزارة التربية والتعليم يوم 24 مارس 2026 تعطيل الدراسة في جميع المدارس يومي الأربعاء والخميس بسبب توقعات رسمية بسوء الأحوال الجوية، وقالت إن القرار يستهدف حماية الطلاب والعاملين وتحقيق تكافؤ الفرص بين المحافظات

هذا هو الأساس الرسمي الذي استندت إليه الوزارة، وقد نشرته جهات إعلامية متعددة نقلًا عن بيان الوزارة في اليوم نفسه

ثم أكدت هيئة الأرصاد عبر تصريحات للدكتورة منار غانم أن البلاد كانت أمام حالة اضطراب جوي فعلية تشمل أمطارًا ورياحًا وانخفاضًا في درجات الحرارة، وأن الهيئة تقدم البيانات الفنية بينما تتخذ الجهات التنفيذية قرار التعطيل وفق تقديرها

هذا التوضيح يثبت وجود مبرر جوي، لكنه لا يجيب وحده عن سبب اللجوء إلى التعطيل الشامل بدل الإجراءات الجزئية أو المحلية

وبعد ذلك مباشرة، بدأ التوقيت عنصرًا لا يمكن فصله عن القرار، لأن الحكومة كانت قد رفعت أسعار البنزين والسيارات في 10 مارس 2026 بزيادة وصلت إلى 3 جنيهات دفعة واحدة في عدد من المنتجات

هذه الزيادة رفعت فورًا كلفة نقل الطلاب بالحافلات، كما رفعت كلفة أي خدمة يومية تعتمد على الوقود أو النقل أو التوريد المرتبط بهما داخل المدارس الخاصة

كما أن القرار الحالي لم يكن الأول خلال ولاية الوزير. فقد أصدرت الوزارة في 29 أبريل 2025 قرارًا مماثلًا باعتبار يوم 30 أبريل 2025 إجازة لجميع المدارس على مستوى الجمهورية بسبب سوء الأحوال الجوية

هذه السابقة تعني أن التعطيل الشامل صار أداة استخدمتها الوزارة أكثر من مرة في ظروف مناخية متشابهة، وهو ما يزيد مشروعية السؤال عن معايير الاستخدام وتكلفته التعليمية

المدارس الخاصة تكسب خفض كلفة التشغيل بينما الطلاب يخسرون يومهم الدراسي

جاءت الزيادة الأخيرة في الوقود بينما لا تملك المدارس الخاصة قانونًا حرية رفع المصروفات في منتصف العام الدراسي لتعويض الزيادة المفاجئة []
وزارة التعليم كانت قد اعتمدت شرائح الزيادة السنوية مسبقًا، وشددت على حظر تحصيل أي مبالغ تتجاوز المقرر قانونًا أو إعادة تقييم المصروفات بعد إعلانها []
لذلك بقيت المدارس أمام ضغط كلفة لا تستطيع نقله مباشرة إلى أولياء الأمور خلال العام نفسه []

وفي هذا السياق، قال بدوي علام رئيس جمعية أصحاب المدارس الخاصة إن الوزارة لم تصدر قرارات برفع المصروفات خلال العام الماضي، وإن الزيادات تجري ضمن الشرائح المحددة سلفًا []
هذا التصريح مهم لأنه يوضح أن أصحاب المدارس لا يملكون مخرجًا ماليًا سريعًا عندما ترتفع كلفة الوقود أو الخدمات خلال العام، ما يجعل أي يوم توقف عن التشغيل تخفيفًا مباشرًا لبعض المصروفات اليومية []

ثم يضيف صعود الدولار عنصرًا آخر في الضغط على هذا القطاع، لأن السعر تجاوز مستوى 52 جنيهًا خلال مارس 2026 في تداولات البنوك، وهو ما يرفع كلفة الصيانة والتجهيزات والبرمجيات والخدمات المستوردة أو المرتبطة بالعملية الأجنبية []
ومع ثبات المصروفات خلال العام، يصبح خفض التشغيل اليومي وسيلة عملية لتقليل النزيف المالي ولو بشكل جزئي ومؤقت []

وبناء على ذلك، يظهر جوهر الاعتراض السياسي بوضوح [] فالمدارس الخاصة توفر وقود الحافلات واستهلاك الكهرباء وتشغيل الأجهزة والخدمات اليومية عندما تتوقف الدراسة، بينما يخسر الطالب يوميًا دراسيًا مدفوع الثمن سلفًا من دون إعلان واضح عن آلية تعويض هذا اليوم []
هذا الاختلال لا يثبت وحده نية مسبقة، لكنه يثبت وجود مصلحة اقتصادية مباشرة للقطاع الخاص من التعطيل الشامل []

خلفية الوزير العائلية تضاعف شبهة تضارب المصالح على حساب جودة التعليم

يزداد هذا الملف حساسية لأن محمد عبد اللطيف تولى قبل الوزارة مناصب تنفيذية مرتبطة بمدارس نرمين إسماعيل، كما تناولت تقارير عدة أن والدته نرمين إسماعيل تملك مجموعة مدارس دولية وخاصة واسعة الانتشار في مصر []
هذه الخلفية لا تكفي وحدها لإثبات أن القرار اتخذ لمصلحة هذه المدارس، لكنها تكفي لإخضاع أي قرار يخفف كلفة التشغيل عن المدارس الخاصة لفحص سياسي ومهني شديد []

ثم إن المسألة لا تقف عند تضارب المصالح المحتمل، لأن الخسارة التعليمية نفسها موثقة في نقاشات الخبراء []
الدكتور كمال مغيث، الخبير التربوي، قال إن تقليص الساعات الدراسية يعكس سلبيًا على جودة الخريجين، وإن التعامل مع التعليم بمنطق تخفيض الوقت أو العبء المالي يضرب أولوية التعليم نفسها []
هذا الرأي يجعل كل يوم توقف بلا تعويض معلن خسارة تعليمية لا يمكن تبريرها ببيان إداري مختصر []

كما أن غياب خطة تعويض واضحة يزيد شبهة بدل أن يبدها []
الوزارة أعلنت التعطيل ثم نفت لاحقًا شائعات عن تعطيل جديد في نهاية مارس، لكنها لم تعرض للرأي العام كشفًا تفصيليًا يوضح كيف سيجري استدراك ما فات، ولا كيف جرى تقييم البدائل قبل اللجوء إلى الإغلاق الشامل []
هذا الصمت الإداري جعل الانتقاد ينتقل من سؤال الطقس إلى سؤال الأولويات []

ولذلك، تبدو القضية اليوم أكبر من قرار يومين [] فحين يصدر التعطيل بعد زيادة الوقود، وحين يكون المستفيد المالي المباشر هو المدارس الخاصة، وحين يأتي القرار من وزير يرتبط اسمه وعائلته بأحد أكبر كيانات التعليم الخاص المعروفة في السوق، يصبح من حق الرأي العام أن يسأل إن كانت الوزارة تدير أزمة طقس فعليًا أم تخفف عبئًا ماليًا عن أصحاب المدارس على حساب جودة التعليم []

وفي الخاتمة، فإن التعطيل يهدف إلى توفير الوقود أو إنقاذ ميزانيات المدارس الخاصة، حيث تقول الوقائع الثابتة إن القرار جاء بعد رفع الوقود، وإن سابقة معاملة وقعت في 30 أبريل 2025، وإن المدارس الخاصة استفادت ماليًا من خفض التشغيل، وإن الوزير يرتبط عائليًا بقطاع التعليم الخاص []
هذه الوقائع مجتمعة تكفي لصناعة أزمة ثقة حقيقية، وتكفي أيضًا لاتهام الوزير بأنه يهدي رجال الأعمال يومين من التوفير بينما يترك الطلاب من دون تعويض واضح ولا أولوية تعليمية معلنة []